النهار
الخميس ١٢ حزيران ٢٠٠٣

2003 06 12 - 0001 - ٢

اليوم الثاني لـ"المؤتمر الاقليمي لحقوق الانسان": مشاركة نيابية سورية ودعوات لتعديل الميثاق العربي

مثقفون عرب تداعوا امس لانتقاد انظمتهم وسياستها القمعية لحقوق الانسان وتوريث الحكم فيها الى ابناء رؤساء الجمهورية واعتماد نظام الحزب الواحد بحيث تصبح الحكومات العربية اكثر عداء لمنظمات حقوق الانسان. فكيف تعمل هذه المنظمات في ظل انظمة استبدادية؟ ولماذا الخلط دائما بين الاسلام ومعاداة حقوق الانسان؟

قضايا بارزة ناقشها "المؤتمر الاقليمي لحقوق الانسان" في يومه الثاني في فندق بريستول بمشاركة شخصيات عربية وممثلين لمنظمات غير حكومية.

واللافت امس كان حضور عضو مجلس الشعب السوري جورج جبور ومشاركته في احدى الجلسات. وفي حين طالب احد المؤتمرين من تونس بـ"ضرورة مساعدة النظام السوري في التطور وتفعيل احترام حقوق الانسان"، اثر جبور عدم التعليق وقال: "اسمع جيدا، لكني لم اسمع اليوم اي كلام على النظام السوري".

وركزت معظم المداخلات على مفهوم حقوق الانسان بين "العالمية" و"الاقليمية".

وعرض مدير "مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان" بهي الدين حسن مسألة مهمة تواجه العالم العربي عموما وهي "تذرّع الحكومات بحالات الطوارئ والنظام العام لتعطيل تطبيق حقوق الانسان".

وذكّر بموقف سابق لوزراء الداخلية العرب خلال اجتماعهم في تونس في ١٩٩٦ عندما اعتبروا منظمات حقوق الانسان تخريبية وخطرا على الأمن القومي".

الجلسة الأولى

"تطور قضية الآلية الاقليمية لحماية حقوق الانسان في العالم العربي" عنوان الجلسة الاولى التي ادارها مساعد وزير الخارجية المصري السابق محمد نعمان جلال وتحدث فيها حسن ومخيبر.

وعدد حسن سمات المنظمة العربية ومنها "انها الوحيدة في العالم تضم دولا لا تزال تخضع للاحتلال الاستعماري (مثل فلسطين)، وهي الاقل تأثرا بموجات التحول الديموقراطية التي اجتاحت العالم منذ الثمانينات".

وقال: "في العام ١٩٤٥ تأسست جامعة الدول العربية واعتبرت اولى المؤسسات الاقليمية في العالم، ومع ذلك لم يتضمن ميثاق الجامعة اي اشارة الى حقوق الانسان. ومع بداية السبعينات بدأت تتوالى مبادرات المنظمات العربية غير الحكومية لتفعيل دور الجامعة في مجال حقوق الانسان واصدار صك عربي خاص، لكن ما يجعل الميثاق ورقة لا قيمة لها هو منح الحكومات حق سن قوانين تلغي كل ما وافقت عليه من دون حتى حاجة الى التذرع بحالات الطوارئ. ورغم مرور تسعة اعوام على اصدار الميثاق لم تصادق عليه اي دولة عربية، ولم توقع سوى دولة واحدة هي العراق، فيما لم تصادق عليه اكثر الدول حماسة لاقراره، وفي مقدمها مصر التي قادت مناورة بارعة لامراره".

تلاه مخيبر الذي قال: "هل من حاجة الى ميثاق عربي لحقوق الانسان؟

قد يبدو ان الاجابة عن هذا السؤال بـ"نعم" بديهية وخصوصا اذا اخذنا في الاعتبار النزعة التي تشهدها اليوم منظمة الأمم المتحدة في تشجيع الترتيبات الاقليمية والنخوة المتجددة على صعيد جامعة الدول العربية، من اجل احياء الميثاق العربي لحقوق الانسان، لكن هذا السؤال جدير بأن يطرح وان يتخذ المرء حياله الحذر بالاجابة بعد التفكير الملي والمتعمق، لأنه وان كان للمقاربة الاقليمية حسنات، الا ان لها سيئات ينبغي التحسب لها بوعي كامل لئلا يضيع الهدف منها، الا وهو تعزيز حقوق الانسان في الدول العربية وحمايتها، والا تحولت الترتيبات الاقليمية اداة تؤدي عكس ذلك تماما، كأن تتدنى المعايير الاقليمية عن مستوى المعايير الدولية بدل ان تسمو عليها وتطورها، وان تحجب آليات الحماية الدولية، او الا تتضمن الترتيبات الاقليمية اي آلية للحماية او ان نلحظ آليات فعالة، او غير مستقلة عن الارادات السياسية(...) وهذا تماما جزء من الانتقادات الموجهة الى الميثاق العربي لحقوق الانسان.

فهل من حاجة الى ميثاق عربي لحقوق الانسان؟ واي ميثاق يمكن ان يفيد الدفاع عن حقوق الانسان وتعزيزها؟ وبأي شروط؟

واضاف: "بعد عام ١٩٦٦، تبدلت الاستراتيجيا في الامم المتحدة حين ابتدأت نزعة باتت ثابتة اليوم في التوجه الاستراتيجي للمنظمة، تشجع على اقامة ترتيبات اقليمية وما دون الاقليمية من اجل الدفاع عن حقوق الانسان وتعزيزها في المناطق التي لا وجود فيها لمثل هذه الترتيبات.

وتجلت هذه النزعة باقرار النظام الاميركي لحقوق الانسان عام ١٩٦٩ والنظام الافريقي لحقوق الانسان عام ١٩٨١.

ان معايير حقوق الانسان عالمية ولا يرقى الى صفتها هذه اي شك. فما الحاجة اذاً الى تحديد اقليمي لمعايير جديدة او بصيغة مختلفة؟ يمكن القول دفاعاً عن ايجابيات الترتيبات الاقليمية، ان العدد المتدني نسبياً للدول المنضوية طوعاً في اقليم جغرافي واحد، وما يفترض ذلك من تقارب جغرافي وتشابه ثقافي وسياسي واقتصادي بين هذه الدول، يسمح بتجاوز معايير الحد الادنى المنصوص عليها في الصكوك الدولية الى معايير تكون افضل منها وينبغي لها تدعيم المعايير العالمية لحقوق الانسان. لكن الميثاق العربي لم يقدّم اي احكام تذكر تلبي حماية افضل لحقوق الانسان، ووضع حقوق الانسان في اطار الانتماء الى العروبة والاسلام واورد خمس اضافات تتعلق بحقوق الشباب وحق الملكية الخاصة وطلب اللجوء السياسي والحق في مناخ فكري وثقافي يعتز بالقومية العربية".

مشاركون في "المؤتمر الاقليمي لحقوق الانسان" في فندق البريستول امس. (سامي عياد)

وتابع "يفترض ان تكون الدولة المعنية صادقت على ابرز العهود المكملة والمتممة للإعلان العالمي لحقوق الانسان، وفي مقدمها العهدان الدوليان. وهذه هي الحالة بالنسبة الى غالبية الدول ومنها: لبنان وليبيا والعراق والاردن وسوريا وتونس والمغرب ومصر واليمن والجزائر والكويت.

لكن عدداً من الدول العربية، وهي المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، سلطنة عمان،، قطر، الامارات العربية المتحدة، لم تصادق على العهدين بل على عدد من المعاهدات الدولية المتخصصة. وبالتالي، يصبح احد ابرز حسنات الترتيبات الاقليمية – العربية – في رأي البعض، ان ترتضي هذه الدول معايير لحقوق الانسان تلتزم تعزيزها وحمايتها".

ثم عرض سلبيات الترتيبات الاقليمية وقال: "يمكن ان تشكل وسيلة للتلاعب، او التذاكي على المعايير الدولية، والالتفاف عليها. وفي حال الميثاق العربي، تكمن الحجة في الحاجة المعلنة او المضمرة الى الوحدة وفق معايير خاصة تقبلها وترتضيها كل الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية. مما يشكل مخالفة صريحة لمبدأ عالمية حقوق الانسان ومخالفة لبرنامج عمل فيينا ويتضمن الميثاق انواع التلاعب بالمعايير الدولية لحقوق الانسان كما وردت في العهدين الدوليين، نورد منها على سبيل المثال، الحالات الآتية:

سقوط حقوق وحريات غابت اي اشارة اليها في الميثاق ومنها تساوي الرجال والنساء، حرية التعبير والدعاية للحرب والدعوة الى الكراهية القومية، حرية الجمعيات وحق المشاركة في ادارة الشؤون العامة والانتخابات وتقلّد الوظائف العامة والحق في الضمان الاجتماعي والحق في مجانية التعليم".

وطالب بـ"اضافة حقوق وحريات جديدة الى الميثاق او تفصيل اكثر يزيد من حماية الحقوق والحريات المعلنة والمصونة على المستوى الدولي، لانه يخشى ان تحجب الآليات الاقليمية عن المتظلم سلوك الآليات العالمية، وخصوصاً اذا لم تعطَ على المستوى الاقليمي الضمانات المؤسساتية والعملية للاستقلال والنزاهة، لذا نقترح ان يكون اللجوء الى الآليات الاقليمية اختيارياً".

وتعددت المداخلات بحيث طالب البعض بالمصادقة على الميثاق ومن ثم تعديله، فيما اعتبر آخرون ان ثمة حاجة الى وضع ميثاق جديد بديل يضمن احترام المواثيق الدولية ويرفع الى جامعة الدول العربية لاعتماده.

واكدت المستشارة القانونية لقسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا في منظمة العفو الدولية ميرفت رشماوي (من فلسطين) ان "ثمة خطورة كبيرة في المصادقة على الميثاق ومن ثم العمل على تغييره لان النص لا يضمن اي آلية للتعديل، كذلك يوصي بتفوق القوانين المحلية على القوانين الدولية، وخصوصاً لناحية حق الملكية والعقيدة والرأي وحق اكتساب الجنسية وتشكيل النقابات، وفي هذا المجال تعتبر القوانين العربية مناقضة للمواثيق العالمية. لذا نرى ان الميثاق غير جدير بالنقاش".

وطالب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان راجي الصوراني بـ"تفعيل دور المنظمات غير الحكومية لتبقى اداة مستقلة عن السلطة بعيداً عن المساومات السياسية". اما الخبير الفلسطيني فاتح عزام فدعا الى "اعتماد آلية فعلية تسمح بالموازنة بين عالمية حقوق الانسان وخصوصيتها من دون المس بالحريات الاساسية".

من جهته، شدّد المفكر السوري برهان غليون على ان "مفكرة حقوق الانسان في العالم العربي ينبغي الا تكون المفكرة نفسها للانظمة العربية، بل علينا ان نطوّرها في بيئة ديموقراطية"، مطالباً بـ"تشكيل لجان لدرس الحقوق المدنية والسياسية وتقديم وثيقة الى جامعة الدول العربية".

وتخوّف نائب رئيس "حركة دعم المعتقلين اللبنانيين اعتباطاً في السجون السورية" وديع الاسمر "ان تعرقل المصادقة على الميثاق العربي عمل منظمات حقوق الانسان في سلوك القنوات العالمية والدولية"، ودعا الى "اسقاط مقولة تعارض الاسلام ومبادئ حقوق الانسان".

الجلسة الثانية

وخصصت الجلسة الثانية لعرض التجارب الاميركية والاوروبية في حماية حقوق الانسان ومقارنة الميثاقين العربي والافريقي. وادار الجلسة رئيس "الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الانسان" عبد العزيز بناني واكد الخبير السوداني محمد سعيد الطيّب ان "النظم الاقليمية لحقوق الانسان مفيدة عموماً اذا كانت تقدم حماية لهذه الحقوق على المستوى المحلي وتقوي المعايير الدولية، ويبدو ان واضعي الميثاق قيّدوا الخصوصية المميزة للمجموعة العربية في حدود الدين ورغم ان القسم الثاني للميثاق شمل معظم المبادئ الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية الواردة في المواثيق الدولية، فقد اغفل حقوق المرأة وتجاهل حرية تكوين الجمعيات وحظر الرق. لذا، نطالب بإعادة النظر في الميثاق وتكييفه بما ينسجم والمعايير الدولية". واعتبر عضو "المكتب الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الانسان" احمد شوقي بنيوب ان "التمتع بالحريات والحقوق يقضي بأن يقوم كل واحد بواجباته فضلاً عن ازالة كل اشكال التفرقة والوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية".

وفي الجلسة الثالثة، توزّع المشتركون على مجموعات عمل لمناقشة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق المرأة والطفل.